معوقات تطبيق السياسات الليبية في إدارة الهجرة غير النظامية وآليات تجاوزها (2003-2024م)

د. توفيق صالح علي الحفار

أستاذ مشارك/ قسم العلوم السياسية

الاكاديمية الليبية للدارسات العليا – بنغازي

Tofek96@Gmail.com

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحديد أبرز المعوقات التي حالت دون تطبيق السياسات الوقائية التي اتخذتها السلطات الليبية للتقليل من آثار الهجرة غير النظامية إلى ليبيا، وذلك بعد أن تم التعرف على الأسباب والعوامل المشجعة على الهجرة غير النظامية، وكذلك التعرف على التشريعات المحلية والإقليمية والدولية التي سنتها ليبيا لاحتواء هذه الظاهرة، وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها: (أدى ضعف التنسيق الأمني والانقسام السياسي الليبي- الليبي إلى إعاقة تطبيق السياسات الليبية في مكافحة الهجرة غير النظامية)، وقد استخدم الباحث عدة مناهج ومداخل لتحليل الدراسة لعل أبرزها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمدخل القانوني والمدخل التاريخي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعل أبرزها: أنه على الرغم من وجود تشريعات واضحة مثل القانون رقم 19 لسنة 2010م، والقانون رقم 24 لسنة 2023م، وميثاق مراكش لعام 2018م، وغيرها من التشريعات المنظمة لمكافحة الهجرة غير النظامية، إلا أن الانقسام السياسي الليبي- الليبي، وضعف التنسيق الأمني على المستويين المحلي والإقليمي، حال دون تنفيذ تلك السياسات

بكفاءة، ما سمح بتفاقم الظاهرة على نطاق واسع. وقد تمثلت أبرز توصيات الدراسة في ضرورة وضع استراتيجية ناجحة لمكافحة الهجرة غير النظامية تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة، بحيث تكون شاملة ومتعددة الأبعاد، تشمل: تعزيز الاستقرار السياسي في ليبيا، وتطوير القدرات التقنية والأمنية لليبيا ودول الجوار، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة للمهاجرين.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير النظامية- التوطين- السياسات الليبية- الانقسام السياسي– الاتحاد الأوروبي– وكالة الأمم المتحدة للهجرة.

Abstract

The study aimed to identify the most prominent obstacles that prevented the implementation of preventive policies adopted by the Libyan authorities to reduce the effects of irregular migration to Libya, after identifying the causes and factors encouraging irregular migration. As well as identifying the local, regional and international legislation enacted by Libya to contain this phenomenon. The study was based on the hypothesis that: (The weakness of security coordination and the Libyan-Libyan political division have hindered the implementation of Libyan policies to combat irregular migration).

The researcher used several methods and approaches to analyze the study, the most prominent of which are the descriptive approach, the analytical approach, the legal approach, and the historical approach.

The study reached several conclusions, perhaps the most prominent of which is that despite the existence of clear legislation such as Law No. 19 of 2010, Law No. 24 of 2023, the Marrakesh Charter of 2018, and other legislation regulating the fight against irregular migration, the Libyan-Libyan political division and weak security coordination at the local and regional levels have prevented the efficient implementation of these policies, allowing the phenomenon to worsen on a large scale.

The study's most prominent recommendations included the need to develop a successful strategy to combat irregular migration under the auspices of the United Nations. Such a strategy should be comprehensive and multidimensional, encompassing: enhancing political stability in Libya, developing the technical and

security capabilities of Libya and neighboring countries, and encouraging economic and social development in migrant-exporting countries.

Keywords: Irregular migration - Settlement- Libyan policies - Political division - European Union - United Nations Migration Agency.

المقدمة:

تـؤرق ظـاهرة الهجـرة غيـر النظاميـة الكثيـر مـن دول العـالم، خصوصـا تلـك التـي تفتقـد إلـى مقومـات حمايـة وتعزيـز أمنهـا القـومي؛ إمـا لضـعف امكانياتهـا الماديـة، أو لعـدم قـدرتها علـى تـأمين حدودها بسبب الحروب والنزاعات الداخلية التي تمر بها.

وليبيـا مـن بـين دول العـالم المسـتهدفة بهـذه الظـاهرة، خصوصـا بعـد سـقوط نظـام القـذافي عـام 2011؛ فموقعهـا الجغرافـي المهـم وحـدودها الطويلـة وثرواتهـا التـي تزخـر بهـا، جعلـت منهـا قبلـة لكثيـر مـن المهـاجرين غيـر الشـرعيين، وعلـى الـرغم مـن اصـدار الجهـات التشـريعية فـي ليبيـا العديـد مـن القـوانين والقـرارات التـي تهـدف إلـى مواجهـة الهجـرات السـرية، فـإن ذلـك لـم يمنـع مـن اسـتمرار تـدفقها وانتشارها في جميع أنحاء البلاد، الأمر الذي كانت آثاره جلية على الأمن القومي الليبي برمته.

فقـد أثـرت هـذه الهجـرات سـلبا علـى الأمـن الاقتصـادي والأمـن الاجتمـاعي والأمـن الصـحي والأمـن الـديمغرافي للدولـة، مـن خـلال إقامـة هـؤلاء المهـاجرين فـي الـبلاد وتكـاثرهم بـدون مصـوغ قانوني، في ظل موقف ضعيف من الحكومات الليبية المتعاقبة حيال هذه التطورات.

وعليـه، فـإن هـذه الدراسـة سـتتناول أبـرز المعوقـات التـي حالـت دون قـدرة السـلطات الليبيـة علـى تنفيـذ سياسـاتها بشـأن السـيطرة علـى حـدودها والتقليـل مـن آثـار هـذه الظـاهرة، ومـن ثـم محاولـة الخـروج بتوصيات قد يستفيد منها صناع القرار الليبيين لمواجهتها.

الدراسات السابقة:

من خلال تفحص أدبيات الدراسة لوحظ أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة من زوايا مختلفة، لعل أبرزها ما يلي:

1/ دراسة قدمتها رحمة الحوسين الشيباني بعنوان "العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية – دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، جامعة سرت"[1]، حيث حاولت الباحثة الإجابة عن التساؤل الرئيس: ما أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا؟، وقد جُمعتْ البيانات من خلال استمارة استبانة أُعدت من قِبل الباحثة لهذا الغرض، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ العوامل الاجتماعية والاقتصادية لها دور فعال في الهجرة غير الشرعية، وإن كانت بنسب مختلفة، وتأتي في مقدمة التداعيات الاجتماعية ضعف الوازع الديني بنسبة 88.3%، وفي مقدمة التداعيات الاقتصادية غلاء المعيشة بنسبة 96.8%.

2/ دراسة قدمها كل من رجب العاتي وعصام بوحجر بعنوان "واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي"[2]، وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الأمن القومي الليبي ودور الهجرة غير الشرعية في تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، والتي ظهرت نتيجة حالة الانقسام السياسي والتسليح بفعل المواجهات التي مرت بها الدولة الليبية في الفترة بين 2014 – 2019م، وقد توصلت الدراسة إلى

---

[1] رحمة الحوسين الشيباني، العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية (دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، جامعة سرت)، **مجلة أبحاث**، العدد الثاني، سبتمبر 2023 ص ص 131-141.

[2] رجب العاتي وعصام بوحجر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، **المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي**-المجلد الاول، العدد (2)، أكتوبر 2020، ص ص 125-141.

أن دخـول آلاف المهـاجرين إلـى دولـة محـدودة الإمكانيـات مثـل ليبيـا، فـي ظـل انتشـار الفوضـى وضـعف مؤسسـتي الجـيش والشـرطة أدى إلـى انتشـار السـلاح، وغـلاء الأسـعار، وشـح السـيولة الماليـة، وتنـاقص فـرص العمـل فـي القطـاعين العـام والخـاص، وازديـاد نسـبة البطالـة بـين السـكان، وارتفاع نسبة الجريمة، وتردي الخدمات الصحية، وتنامي شبكات التهريب.

3/ دراسـة قـدمها مصـباح عيـاد أبـو خشـيم وآخـرون بعنـوان "أسـباب ظـاهرة الهجـرة غيـر الشـرعية عبـر ليبيـا إلـى أوروبـا –المقترحـات والحلـول"[3]، حيـث توصـلت الدراسـة إلـى أن المشـاكل السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة هـي التـي سـاهمت فـي خلـق الظـروف الطـاردة فـي الـدول التـي تعـاني مـن هـذه المشـاكل المسـتفحلة ونتائجهـا الكارثيـة، ممـا دفـع المـواطن إلـى الهجـرة وتحمـل المخـاطر والمشـاق والمسـتقبل المجهـول، ليصـبح ضـحيتها آلاف الشـباب والشـابات الـذين غرقـوا فـي ميـاه البحـر او قضـوا سـنوات فـي معسـكرات الاعتقـال فـي إيطاليـا وإسـبانيا وغيرهـا، كمـا توصـلت الدراسـة إلـى أن الـدول المسـتقبلة للهجـرة تكيـل بمكيـالين فـي مسـألة اسـتقبال العقـول المهـاجرة، ورفـض هجـرة العمالـة غيـر المـاهرة وغيـر المدربـة، أو حتـى المهـاجرين لأسـباب إنسـانية، فهـي تسـتقبل النـوع الأول مـن الهجـرة وتسهل عملية استقبالها، وترفض النوع الثاني وتقاومها بأبشع وسائل المقاومة.

4/ دراسـة قـدمها محمـد امحمـد أبوزيـد بعنـوان "الهجـرة غيـر الشـرعية وأثرهـا علـى الأمـن القـومي الليبـي"[4]، حيـث توصـلت الدراسـة إلـى أن الهجـرات غيـر الشـرعية أثـرت بشـكل سـلبي علـى الأمـن القـومي الليبـي نتيجـة الفوضـى والانقسـامات الداخليـة والصـراع علـى النفـوذ، مـا نـتج عنـه انفـلات أمنـي

---

[3] مصباح عياد وآخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا - المقترحات والحلول، **المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة**، المجلد 4، العدد 7، يوليو 2014، ص ص 78-92.

[4] محمد امحمد أبوزيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2019.

جعل من ليبيا منطقة عبور واستقطاب للآلاف من طالبي الهجرة، بالإضافة الى انتشار جرائم الإرهاب التي صاحبت الهجرات غير الشرعية، وكذلك جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات، مما شكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الليبي.

مشكلة الدراسة:

شهدت ليبيا منذ عام 2011م موجات من الهجرة غير النظامية، تمثلت في دخول المهاجرين إلى ليبيا بطرق غير قانونية، خلسة أو عن طريق التهريب، وقد ساهمت جملة من العوامل الداخلية والخارجية في ازياد أعداد هؤلاء المهاجرين، على الرغم من صدور العديد من التشريعات الوطنية المتعلقة بهذا الشأن، الأمر الذي كانت له آثاره السلبية على الأمن القومي الليبي.

وتطرح إشكالية الدراسة عدة تساؤلات، لعل أبرزها ما يلي:

س1/ ما المقصود بظاهرة الهجرة غير النظامية؟ وما أسبابها ودوافعها؟

س2/ ما أبرز مظاهر تأثير الهجرة غير النظامية على الأمن القومي الليبي؟

س3/ ما أبرز المعوقات التي ساهمت في تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا؟

س4/ ما الآليات المقترحة لتجاوز آثار الهجرة غير النظامية على الأمن القومي الليبي؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: (أدى ضعف التنسيق الأمني المحلي والإقليمي والانقسام السياسي الليبي– الليبي إلى إعاقة تطبيق السياسات الليبية في مكافحة الهجرة غير النظامية).

أهداف الدراسة:

1/ التعريف بظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا باعتبارها ظاهرة لها جذور ديمغرافية واجتماعية واقتصادية مستمرة ومتجددة.

2/ تحديد أبرز الأسباب والعوامل المشجعة التي تقف وراء الهجرة غير النظامية إلى ليبيا.

3/ التطرق للجهود القانونية المبذولة للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا.

4/ توضيح آثار الهجرة غير النظامية على الأمن القومي الليبي.

5/ محاولة تقديم المقترحات والتوصيات لتجاوز المعوقات التي حالت دون مكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا.

6. مناهج ومداخل الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المناهج والمداخل التالية:

1/ **المنهج الوصفي:** سيتم من خلال استخدام هذا المنهج وصف حالة الهجرة غير النظامية من الدول الأفريقية إلى ليبيا وعبرها، وكذلك وصف تعامل السلطات الليبية مع هذه الظاهرة من الناحيتين التشريعية والتنفيذية.

2/ **المنهج التحليلي:** سنستعين بهذا المنهج لتحديد أبرز المعوقات التي حالت دون تنفيذ هذه السياسات وأبرز الآثار المترتبة عليها، ومن ثم محاولة اقتراح أهم الآليات التي ربما تشكل حلا لتجاوز هذه المعوقات.

3/ **المدخل القانوني:** سيتم استخدام بهذا المدخل للتعرف على أبرز القوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم الهجرة ومكافحة الهجرة غير النظامية.

4/ **المـدخل التـاريخي:** سـيتم اسـتخدام هـذا المـدخل للتعـرف علـى الخلفيـات التاريخيـة لظـاهرة الهجـرة غير النظامية إلى ليبيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1/ محاولـة تفسـير ظـاهرة الهجـرة غيـر النظاميـة إلـى ليبيـا وأسـباب اسـتمرارها حتـى أصـبحت أزمـة تؤرق الدول المستهدفة بها.

2/ توضـيح أهميـة الموقـع الجغرافـي لليبيـا بالنسـبة للمهـاجرين الأفارقـة، وتـأثير الوضـع السياسـي المتردي في الحد من قدرة السلطات الليبية على تأمين حدودها جنوبا وشرقا وغربا وشمالا.

3/ وضـع التوصـيات أمـام صـانع القـرار الليبـي لتجـاوز المعوقـات التـي تحـول دون تطبيـق التشـريعات المحلية والدولية الخاصة بتنظيم الهجرة.

4/ إثـراء المكتبـة الليبيـة والعربيـة بالأبحـاث المتعلقـة بـالهجرة غيـر النظاميـة وسـبل تجـاوز عقباتهـا وآثارها على الأمن القومي للدول.

مصطلحات الدراسة:

الهجـرة: هـي انتقـال شـخص أو مجموعـة مـن الأشـخاص مـن مكـان إقـامتهم إلـى مكـان آخـر بحثـاً عـن الرزق أو من أجل حياة أفضل مع نية البقاء في هذا المكان الجديد لفترة طويلة.

الهجـرة غيـر النظاميـة: تعـرف بأنهـا انتقـال شـخص أو مجموعـة مـن الأشـخاص مـن مكـان لآخـر بطرق تخالف القوانين المحلية والدولية الخاصة بالهجرة.

إدارة الهجـرة غيـر النظاميـة: ويقصـد بهـا طريقـة تعامـل السـلطات الرسـمية مـع ظـاهرة الهجـرة غيـر النظامية، من حيث الخطط والتشريعات والآليات التي يضمن تنفيذها الحد من هذه الظاهرة.

التـوطن: هـو دخـول الأجنبـي إلـى دولـة مـا بقصـد اتخاذهـا موطنـاً دائمـا لـه سـواء دخـل عبـر المنافـذ الحدوديـة الرسـمية أو دخـل خلسـة أو عـن طريـق التهريـب، وسـواء دخـل بموجـب تأشـيرة صـحيحة أو بغير تأشيرة، متى كان القصد من الدخول التوطن[5].

التـوطين: هـو العمـل علـى إدخـال الأجانـب إلـى ليبيـا بقصـد البقـاء فيهـا واتخاذهـا موطنـاً دائمـاً لهـم ويعتبر من قبيل التوطين إعادة الأجانب إلى ليبيا بعد خروجهم واجتيازهم الإقليم الليبي[6].

حدود الدراسة:

1/ الحـدود الزمانيـة: تبـدأ حـدود الدراسـة مـن عـام 2003م الـذي تـم فيـه توقيـع مـذكرة التفـاهم بـين إيطاليـا وليبيـا للحـد مـن ظـاهرة الهجـرة وتقـديم المعـدات والمسـاعدات الفنيـة اللازمـة لـذلك، وتنتهـي بعـام 2025م الـذي انعقـد فيـه المـؤتمر الـدولي الأفريقـي للهجـرة فـي مدينـة بنغـازي بتـاريخ 29-30/ينـاير 2024م.

2/ الحدود المكانية: دولة ليبيا والدول الأفريقية المصدرة للمهاجرين غير النظاميين.

3/ الحدود البشرية: المهاجرين غير النظاميين من الدول الأفريقية.

تقسيم الدراسة:

المطلب الأول/ العوامل المشجعة على الهجرة غير النظامية إلى ليبيا.

---

[5] قانون رقم 24 لسنة 2023 م بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا.

[6] المرجع السابق.

المطلب الثاني/ سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا.

المطلب الثالث/ معوقات تطبيق السياسات الليبية في مواجهة الهجرة غير النظامية.

الخاتمة ونتائج الدراسة والتوصيات

المطلب الأول/ العوامل المشجعة على الهجرة غير النظامية إلى ليبيا

تعد الهجرة غير النظامية من الظواهر المعقدة التي تواجهها العديد من الدول، وخاصة الدول التي تقع على خطوط التماس بين مناطق اقتصادية وسياسية غير مستقرة، مثل ليبيا، وتنبع هذه الظاهرة من مجموعة متشابكة من العوامل التي تدفع الأفراد إلى مغادرة بلدانهم الأصلية، إلى جانب العوامل التي تجذبهم نحو دول معينة، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى نوعين رئيسيين: عوامل طرد تتعلق بالبلدان المصدرة للمهاجرين، وعوامل جذب تتعلق بالبلدان المستقبلة.

وتنقسم إلى نوعين، عوامل طرد تتعلق بالدول المصدرة للمهاجرين، وعوامل جذب تتعلق بدول الاستقبال.

أولا/ عوامل الطرد الخاصة بدول المصدر:

تَعرف عوامل الطرد على أنها مجموعة الأسباب التي تدفع الأفراد إلى مغادرة وطنهم، سواء كانت هذه الأسباب اقتصادية أو سياسية أو بشرية أو اجتماعية أو بيئية، وقد أظهرت الكثير من الدراسات أن هذه العوامل غالبا ما تتفاعل مع بعضها، مما يزيد من حدة الهجرة غير النظامية.

1/ العوامل الاقتصادية: تعدّ الأوضاع الاقتصادية أحد أهم الأسباب التي تدفع إلى الهجرة غير النظامية؛ حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العاملات الأجنبية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور، وتدني المستوى الاقتصادي للدولة، والمستوى المعيشي، ومستوى الخدمات داخل البلدان المصدرة للمهاجرين، كل ما سبق ذكره قد يتسبب في بحث الأفراد عن فرص عمل

فـي البلـدان الأخـرى، والسـعي لهـا، حتـى وإن كـان ذلـك عـن طريـق التضـحية بأنفسـهم واللجـوء إلـى الهجرة غير النظامية[7].

2/ العوامـل السياسـية: تتزايـد الهجـرة غيـر النظاميـة بشـكل ملحـوظ فـي الـدول التـي تشـهد ضـعفا وتراجعـا فـي الأوضـاع السياسـية، حيـث يسـعى الأفـراد إلـى الهـروب مـن تلـك الـدول لعـدة أسـباب منهـا: العنـف والنزاعـات السياسـية والحـروب الأهليـة وانتشـار العصـابات أو الميليشـيات المسـلحة غيـر النظاميـة، هـذا عـدا اسـتمرار الأنظمـة الاسـتبدادية فـي الحكـم بـدون انتخابـات حـرة ونزيهـة ودسـتور مستفتى عليه من الشعب.

وقـد شـهدت دولا أفريقيـة كثيـرة انقلابـات مسـلحة تسـببت فـي نشـوء نزاعـات وانقسـامات داخليـة أثـرت علـى العمليـة السياسـية برمتهـا، لعـل آخرهـا النزاعـات التـي شـهدتها دولـة السـودان عـام 2023م، والتـي ترتـب عليهـا عمليـة نـزوح جمـاعي مـن منـاطق الصـراع إلـى الـداخل والخـارج، مـا ساهم في زيادة تدفقات المهاجرين نحو ليبيا كدولة عبور أو استقبال مؤقت.

3/ العوامـل البشـرية: قـد يـؤدي الاكتظـاظ السـكاني إلـى مغـادرة النـاس بلادهـم الأصـلية المكتظّـة إلـى بـلاد أخـرى بشـكل غيـر قـانوني، وذلـك نظـراً للمشـاكل التـي يسـببها ارتفـاع أعـداد السـكان، وتجـاوز النمـو السـكاني للقـدرة الاسـتيعابية للبلـد، مـن حيـث الاكتفـاء الـذاتي مـن الغـذاء، والتلـوث، ونقـص المياه، وفرص العمل وغير ذلك.

وبالتـالي فـإن النمـو السـكاني السـريع فـي بعـض الـدول الأفريقيـة يفـوق قـدرة الحكومـات علـى تقـديم الخـدمات الأساسـية، الأمـر الـذي يـدفع الأفـراد للهجـرة غيـر النظاميـة كوسـيلة للهـروب مـن الضـغوط الاجتماعية والاقتصادية.

4/ العوامـل الاجتماعيـة: تتمثـل العوامـل الاجتماعيـة التـي تـؤدي إلـى الهجـرة غيـر الشـرعية فـي ضـعف أو انعـدام الـروابط الاجتماعيـة والأسـرية، وعـدم وجـود توافـق فـي العـادات والتقاليـد، أو وجـود

[7] أحمد الزين، **الهجرة غير النظامية في إفريقيا ودورها في الأمن الإقليمي**، (طرابلس: دار الفكر العربي، 2014م)، ص52.

تفرقة وتمييز بين فئات المجتمع المختلفة، وقد يهاجر الإنسان بسبب وجود أشخاص مقربين له في تلك البلاد، أو للم شمل العائلة إذا كان أحدهم يقيم في البلد المراد الهجرة إليه بشكل قانوني، بينما يقيم الآخرون في بلد آخر، ولذلك فقد يضطر حينها إلى إدخال أهله إلى البلد المقيم فيه بشكل غير قانوني؛ وذلك لأن تأشيرات لم الشمل قد تكون محدودة العدد، ولمدة معينة، مما لا يمكّنهم من دخول البلاد بصورة قانونية.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن العوامل الاجتماعية غالبا ما تتداخل مع العوامل الاقتصادية والسياسية، لتخلق بيئة تدفع الأفراد إلى المخاطرة بالهجرة عبر طرق غير قانونية، في سعيهم إلى حياة أفضل ومستقرة.

5/العوامل الطبيعية والبيئية: تواجه القارة الأفريقية معدلات أسرع لأحداث الكوارث الطبيعية مقارنة ببقية مناطق العالم، حيث تواجه القارة العديد من العوامل الطبيعية التي تدفع إلى عدم الاستقرار، ما بين الجفاف والفيضانات والأعاصير والأوبئة.

ويتوقع البنك الدولي أن يكون هناك 86 مليون مهاجر بسبب تغير المناخ في أفريقيا بحلول عام 2050، وقد يجد نحو 18 مليون عامل مهاجر موسمي في أفريقيا أن وظائفهم في الزراعة والتعدين وصيد الأسماك آخذة في الاختفاء، الأمر الذي يزيد من احتمالات الهجرة الدائمة إلى دول أخرى بحثًا عن فرص عمل جديدة، كما أفاد البنك الدولي بأن حوالي 30% من مواطني غرب ووسط أفريقيا والإثيوبيين قد أبلغوا عن وجود تأثيرات بيئية على ظروفهم الاقتصادية[8].

ثانيا/ عوامل الجذب الخاصة بدول الاستقبال:

[8] البنك الدولي، تقرير الهجرة البيئية في إفريقيا، واشنطن، 2018م، ص44.

إلى جانب عوامل الطرد، توجد عوامل جذب تشجع الأفراد على اختيار دول معينة كمقصد للهجرة، وتعد ليبيا واحدة من الدول الجاذبة نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي ومزاياها الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثّل عوامل الجذب المسببة للهجرة غير النظامية فيما يلي:

1/ ارتفاع أجور العمال في البلدان المراد الهجرة إليها:

تتمثل إحدى أبرز عوامل الجذب في ارتفاع أجور العمالة مقارنة بالدول المصدرة للمهاجرين؛ فالفرص الاقتصادية المتاحة تجعل المهاجرين غير النظاميين يسعون لتحقيق مكاسب مالية، حتى لو كان الدخل غير قانوني، وبالتالي فإن ارتفاع الأجور في ليبيا جعلها هدفا رئيسا للهجرة غير النظامية من دول غرب ووسط أفريقيا؛ إذ يسعى الأفراد لتعويض الفجوة الاقتصادية بينهم وبين بلدانهم الأصلية[9].

2/ارتفاع المستوى المعيشي في الدول الجاذبة للمهاجرين:

يمثل ارتفاع المستوى المعيشي في الدول المستقبلة عامل جذب رئيسي، حيث توفر هذه الدول خدمات البنية التحتية والخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والكهرباء والمياه، التي قد تكون محدودة أو غير متوفرة أصلا في بلدان المصدر.

3/ مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة مقارنة بالبلد الأصلي:

توفر الدول الجاذبة خدمات اجتماعية وصحية أفضل مقارنة بالبلدان الأصلية، مما يجعلها خيارا مغريا للأفراد الباحثين عن حياة مستقرة، خصوصًا للأسر التي لديها أطفال أو أفراد يعانون من ظروف صحية صعبة.

وقد أكدت دراسة للباحثة "سارة الشامي" أن وجود خدمات صحية وتعليمية أفضل في الدول المستقبلة، يعد من العوامل الأساسية التي تدفع الأفراد للهجرة، حتى في ظل المخاطر القانونية والاجتماعية المرتبطة بالهجرة غير النظامية[10].

4/ الحريات السياسية والاقتصادية:

---

[9] أحمد الزين، مرجع سبق ذكره، ص65.

[10] سارة الشامي، **الهجرة الدولية وأثرها على التنمية**، (القاهرة: مجلة الدراسات الدولية، 2019)، ص89.

تمثل الحريات السياسية والاقتصادية المتاحة في الدول المستقبلة عنصر جذب مهم، حيث يشعر المهاجرون بفرص أكبر في ممارسة حقوقهم، مثل العمل القانوني، حرية التعبير، والحركة داخل الدولة.

وقد أظهرت الأبحاث أن "الدول التي توفر بيئة قانونية واضحة وحقوقاً معترف بها للمهاجرين، حتى لو كانوا غير نظاميين، تشهد تدفقات أكبر من المهاجرين مقارنة بالدول التي تعتمد سياسات صارمة دون وجود إطار قانوني واضح[11].

يتضح من دراسة العوامل المشجعة للهجرة غير النظامية إلى ليبيا أن هذه الظاهرة متعددة الأبعاد، حيث تتفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية لتشكل ضغوطاً قوية على الأفراد، تدفعهم لمغادرة بلدانهم. وبالمقابل، توفر الدول المستقبلة، مثل ليبيا، عوامل جذب تتمثل في الفرص الاقتصادية، ارتفاع المستوى المعيشي، وجود خدمات اجتماعية وصحية أفضل، وتوافر الحريات السياسية والاقتصادية.

ويتضح مما سبق أن أي استراتيجية فعالة للحد من الهجرة غير النظامية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل المترابطة، سواء عبر معالجة أسباب الطرد في الدول المصدر، أو تنظيم ومراقبة عوامل الجذب في الدول المستقبلة، مع تطوير آليات تعاون إقليمي ودولي لتحقيق إدارة أفضل لتدفقات الهجرة.

المطلب الثاني/ سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا

[11] سعيد الكعبي، **الهجرة غير النظامية في شمال إفريقيا**، (طرابلس: دار الأمل، 2016م)، ص53.

تواجه ليبيا منذ عقود ظاهرة الهجرة غير النظامية، نتيجة موقعها الجغرافي الاستراتيجي بين إفريقيا وأوروبا، وكم دولة عبور ودولة جذب للمهاجرين الباحثين عن فرص عمل وتحسين مستوى معيشتهم، وقد أدركت السلطات الليبية مبكرا ضرورة وضع إطار قانوني وسياسي وتنفيذي للتعامل مع هذه الظاهرة، يشمل سن التشريعات المحلية، وإنشاء الأجهزة المختصة، والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وسنستعرض فيما يلي أبرز السياسات والتشريعات والاتفاقيات الدولية التي سنتها ليبيا على المستويين الداخلي والخارجي لمكافحة هذه الظاهرة.

أولا: التشريعات والسياسات التي اتخذتها السلطات الليبية لتنظيم الهجرة فيما يلي:

1/ القانون رقم (6) لسنة 1987م وتعديلاته، بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها:

يعد قانون تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها من أقدم القوانين التي وضعتها الدولة لتنظيم حركة الأجانب، ويشمل هذا القانون آليات وضوابط لدخول وخروج الأجانب، إذ نصت المادة الأولى على ضرورة دخول الأراضي الليبية والخروج منها عبر الأماكن المحددة، وبإذن من الجهات المختصة، وبالتأشير على جواز السفر أو الوثيقة المماثلة[12].

كما أشارت المادة الثانية من ذات القانون إلى أنه يجوز للأجنبي دخول الأراضي الليبية أو البقاء فيها أو الخروج منها إذا كان حاصلاً على تأشيرة صحيحة وفقًا لأحكام هذا القانون ممنوحة على جواز سفر نافذ المفعول[13].

---

[12] أنظر في ذلك: نص المادة الأولى من القانون رقم (6) لسنة 1987م وتعديلاته، بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها.

[13] أنظر في ذلك: نص المادة الثانية من القانون رقم (6) لسنة 1987م وتعديلاته، بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها.

ويؤكد هذا القانون على أن تنظيم الهجرة يبدأ من الضوابط القانونية لدخول الأجانب، وهو يشكل الأساس لجميع التشريعات اللاحقة، إذ يحاول الحد من الفوضى التي قد تنشأ من التدفق العشوائي للمهاجرين[14].

2/ القانون رقم (19) لسنة 2010م، بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية:

مع تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية، خاصة بعد انهيار الأنظمة في بعض دول الجوار، أصدر مؤتمر الشعب العام الليبي قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية، والذي حدد بوضوح الأعمال التي تعتبر هجرة غير قانونية، بما في ذلك[15]:

أ- ادخال المهاجرين غير الشرعيين الى البلاد أو إخراجهم منها بأية وسيلة.

ب- نقل وتسهيل نقل المهاجرين غير الشرعيين داخل البلاد مع العلم بعدم شرعية وجودهم بها.

ت- ايواء المهاجرين غير الشرعيين أو اخراجهم أو اخفائهم عن تتبع الجهات المختصة، أو اخفاء معلومات عنهم لتمكنهم من الإقامة في البلاد أو الخروج منها.

ث- إعداد وثائق السفر أو هوية مزورة للمهاجرين، أو توفيرها، أو حيازتها لهم.

ج- تنظيم أو مساعدة أو توجيه أشخاص أخرين للقيام بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات السابقة.

3/ القرار رقم (386) لسنة 2014م بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية

يعد إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية خطوة تنفيذية مهمة، حيث كُلّف الجهاز بمهام محددة ومهمة تشمل ما يلي[16]:

---

[14] علي المحجوب، **القوانين الليبية الخاصة بتنظيم الهجرة**، (طرابلس: دار النهضة، 2011م) ص23.

[15] أنظر في ذلك: نص المادة الثانية من القانون رقم (19) لسنة 2010م، بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية

[16] أنظر في ذلك: نص المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الليبي رقم (386) لسنة 2014م بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

1/ ضبط المهاجرين غير الشرعيين بليبيا، ووضعهم بمراكز الإيواء، ومتابعتهم، واستكمال الإجراءات الخاصة بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

2/ جمع المعلومات، والتحري عن قضايا الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة وقضايا تهريب الأشخاص والتسلل، وتبويبها وتصنيفها، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية ذات العلاقة لملاحقة الجناة والمتهمين.

3/ إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بأسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والحد منها، وإدخال التقنية العلمية الحديثة للحد من هذه الظواهر الإجرامية.

4/ القانون رقم 24 لسنة 2023م بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا:

أصدر مجلس النواب الليبي هذا القانون للحد من استغلال الهجرة غير النظامية لأغراض التوطين غير القانوني، إذ نص على عقوبات مشددة لكل من أوى أو شغل أجنبيا يقصد التوطين دون ترخيص، تشمل السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة مالية تصل إلى عشرة آلاف دينار، كما نص القانون على وجوب الحصول على ترخيص من وزارة العمل لتشغيل الأجانب، وإبلاغ السلطات بانتهاء عملهم[17].

كما نص ذات القانون على أنه لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري تشغيل الأجنبي دون الحصول على ترخيص له بالعمل من وزارة العمل كما لا يجوز تمكينه من الإقامة سواء بتوفير سكن او اي محل للإقامة أو التأجير له متى كان على علم بأنه يقصد من ذلك التوطن

[17] أنظر في ذلك: نص المادة الثالثة من القانون رقم 24 لسنة 2023م بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا.

كما لا يجوز لهما إبقاء الأجنبي بعد انتهاء عمله وعليهما إبلاغ السلطات المختصة بانتهاء عمله[18].

ويعد هذا القانون تأكيداً على أن ليبيا تتعامل مع الهجرة غير النظامية ليس فقط كظاهرة أمنية، بل كمسألة اقتصادية واجتماعية أيضا، مع التركيز على منع التوطين غير القانوني للأجانب داخل الدولة[19].

ثانيا/ الاتفاقيات الدولية التي عقدتها ليبيا لمكافحة الهجرة غير النظامية:

1/ مذكرة التفاهم الليبية الإيطالية لعام 2003م:

بادرت الحكومة الإيطالية يوم 3 يوليو 2003م إلى توقيع مذكرة تفاهم مع ليبيا للحد من ظاهرة الهجرة وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك، حيث أعلن وزير الداخلية الإيطالي في ختام زيارته الى ليبيا في 26 سبتمبر 2004، عن رغبة بلاده في الاستفادة من ليبيا كمركز تجميع إقليمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، كما أعلن عن حجم المعدات والمساعدات الفنية التي اتفق الطرفان على أن تزود بها روما طرابلس للتعامل مع ملف الهجرة وهي: ثلاثون آلية عسكرية/ طائرتين بمحركين/ مروحية 412 IB، طائرتي استطلاع بحري ITR42، أربعة سفن بحرية يعمل على متنها أفراد من خفر السواحل والشرطة الليبية، ويساعدهم مئة وخمسون شرطيا إيطاليا[20].

وقد مثلت هذه المذكرة نموذجا للتعاون الثنائي بين دول المصدر والدول المستقبلة، حيث تم توظيف الدعم الفني الإيطالي لتعزيز قدرات ليبيا على ضبط حدودها ومراقبة حركة المهاجرين.

---

[18] أنظر في ذلك: نص المادة الخامسة من القانون رقم 24 لسنة 2023م بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا.

[19] عمر المدني، **تشريعات ليبيا الحديثة في الهجرة**، (طرابلس، دار الفكر القانوني، 2023) ص47.

[20] أنظر في ذلك: نص مذكرة التفاهم الليبية الإيطالية لعام 2003م.

2/ المعاهدة الليبية الإيطالية لعام 2008م:

تنص المعاهدة التي تم توقيعها في 30 أغسطس 2008م على التزام إيطاليا بتقديم دعم مالي يقدر بـ 5 مليارات دولار خلال خمسة وعشرين عاماً، على شكل استثمارات في البنية التحتية، وذلك مقابل قيام الليبيين بالعمل على وقف الهجرة، وقد تم تفعيل هذه الاتفاقية عام 2017م في عهد رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني السيد فايز السراج[21].

وتشير هذه الاتفاقية إلى اعتماد الحلول الاقتصادية إلى جانب الإجراءات الأمنية، حيث ينظر إلى الاستثمار في البنية التحتية والدعم المالي كوسيلة للحد من تدفق المهاجرين غير النظاميين، رغم التحديات التي تواجه التنفيذ بسبب الوضع السياسي والأمني الذي تشهده ليبيا منذ عام 2011م.

3/ ميثاق مراكش العالمي لعام 2018م::

كانت ليبيا من بين الدول الموقعة على ميثاق مراكش العالمي الذي اعتمدته غالبية دول العالم تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث جرى اعتماده في مؤتمر حكومي دولي بشأن الهجرة في مراكش بالمغرب في 10 ديسمبر 2018م، ويعد هذا الميثاق أول اتفاق دولي يتم التفاوض عليه بين الحكومات بشأن إيجاد رؤية مشتركة لإدارة الهجرة الدولية، كما تهدف الدول الأعضاء الموقعة على هذا الميثاق إلى تيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والحد من تسرب الهجرة غير النظامية وتأثيراتها السلبية، بواسطة مجموعة من التدابير كان الميثاق قد نص عليها.

---

[21] أنظر في ذلك: نص المعاهدة الليبية - الإيطالية لعام 2008م.

ويؤشر كل ما سبق ذكره حول السياسات والقوانين والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالهجرة غير النظامية، إلى حقيقة بارزة تتمثل في أن حكومات الدول سواء المصدرة أو المستقبلة أو التي يتخذ المهاجرون غير الشرعيين أراضيها نقاط عبور، تلجأ دوما إلى الحل الأمني الذي يعتبر الأسهل لمثل هذه المشكلة المعقدة، وهو أمر لا ينذر فقط باستمرارية هذه الظاهرة وإنما بتفاقمها مستقبلا.

المطلب الثالث: معوقات تطبيق السياسات الليبية في مكافحة الهجرة غير النظامية

تواجه ليبيا تحديات كبيرة في تطبيق سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية، على الرغم من وجود إطار تشريعي واضح وجهاز مختص لمراقبة الحدود ومكافحة المهربين، وتعود هذه التحديات إلى عدة عوامل سياسية، اجتماعية، أمنية، وبشرية، إضافة إلى قيود تقنية ولوجستية، جعلت تنفيذ هذه السياسات على الأرض أمرا صعبا ومعقدا.

وبالتالي يهدف هذا المطلب إلى تحليل أبرز هذه المعوقات، في محاولة لتقديم قراءة أكاديمية عن التحديات التي تحول دون قدرة الدولة الليبية على إدارة ظاهرة الهجرة غير النظامية، بشكل لا يتنافى مع المواثيق الدولية والإقليمية والداخلية ذات العلاقة بحقوق الانسان المهاجر، وفيما يلي أبرز تلك المعوقات:

1/ الانقسام السياسي: تحاول السلطات الليبية العمل بجهد كبير على حظر دخول المهاجرين غير النظاميين، والعمل على ترحيل من يتم اكتشاف دخوله، إلا أن حالة الانقسام السياسي وعدم قدرة الليبيين على إيجاد صيغة توافقية تقود إلى تشكيل حكومة موحدة تسيطر على كامل التراب الليبي، حال دون تنفيذ السياسات التشريعية والاتفاقيات الدولية الخاصة بالهجرة غير النظامية في ليبيا.

وقد ترتب على هذا الانقسام عدة آثار سلبية، منها ما يلي[22]:

[22] فاطمة الطاهر، الهجرة غير النظامية في ليبيا: دراسة قانونية وسياسية، **رسالة ماجستير**، جامعة بنغازي، 2015، ص95.

أ/ تعطيل تطبيق القوانين: إذ أن القانون رقم 19 لسنة 2010، والقوانين اللاحقة، لا يمكن تطبيقها بشكل فعال إذا كانت السلطة التنفيذية مقسمة وغير موحدة، الأمر أدى إلى ترك مناطق كثيرة على الحدود البرية والبحرية بدون رقابة، مما يشجع شبكات المهربين على استغلال هذا الانقسام لتنفيذ أهدافهم التي يعملون من أجل تحقيقها.

ب/ صعوبة التنسيق بين الأجهزة الأمنية: لقد أدى الانقسام السياسي إلى وجود أجهزة أمنية متفرقة لا تتشارك المعلومات أو تنسق الجهود، ما جعل عمليات ضبط المهاجرين غير النظاميين ضعيفة وأقل فاعلية.

ج/ ضعف دور الأمم المتحدة والجهات الدولية: فعدم وجود حكومة موحدة يجعل من الصعب على الأمم المتحدة والوكالات الدولية تقديم دعم فعّال أو تنسيق مشاريع مشتركة لمكافحة الهجرة، بسبب تعقد المشهد السياسي.

ويستنتج من ذلك أن الاستقرار السياسي شرط أساسي لنجاح أي سياسة وطنية لمكافحة الهجرة غير النظامية، إذ أن أي خلل في الوحدة السياسية يضعف التطبيق ويزيد من التحديات الأمنية والاجتماعية.

2/ تنامي شبكات المهربين:

تنامت قوة شبكات المهربين المتواجدين على مختلف الحدود الليبية، وذلك من خلال عدة مظاهر لعل أبرزها ما يلي[23]:

أ/ التحول إلى الاتجار بالبشر: تطورت شبكات المهربين حتى وصلت إلى بيع المهاجرين كسلع، ما يعقد الإجراءات القانونية ويزيد من التعقيدات الإنسانية والأمنية.

ب/ تزاوج المصالح مع بعض القبائل المحلية: وذلك من خلال استغلال شبكات المهربين للروابط الاجتماعية والقبلية في المناطق الحدودية، الأمر الذي جعل من الصعب على الدولة ضبط الحدود أو معاقبة المتورطين دون الدخول في مواجهات مع قبائل تلك المناطق.

---

[23] محمد البصري، الهجرة غير النظامية وأثرها على المجتمع الليبي، **رسالة ماجستير**، جامعة طرابلس، 2012، ص88.

ج/ قدرة شبكات المهربين على التكيف: مع مرور الوقت، طورت هذه شبكات المهربين أساليب متقدمة لتجنب الرقابة، مثل استخدام الطرق الصحراوية والبحرية، وتوفير وثائق مزورة، ما يحد من فاعلية الأجهزة الرسمية في القضاء على هذه الظاهرة.

3/ طول الحدود البحرية والبرية:

أرجع بعض الباحثين زيادة أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين يعبرون باتجاه ليبيا إلى طول الحدود البحرية والبرية والتي تبلغ في الأولى حوالي 1800 كلم وفي الثانية 6000 كلم، الأمر الذي يتعذر معه وضع حراسة كاملة على طول الحدود واكتشاف المهاجرين وضبطهم، وذلك لعدة أسباب لعل أبرزها ما يلي[24]:

أ/ نقص التكنولوجيا والمعدات: حيث تشكل قلة الطائرات المروحية، وأجهزة الرادار، والزوارق السريعة، والمناظير الليلية، تحديات تجعل من الصعب اكتشاف المهاجرين أثناء محاولتهم عبور الحدود.

ب/ تحديات المراقبة البشرية: فالاعتماد على العنصر البشري وحده لمراقبة هذه الحدود الطويلة غير فعال، خاصة في المناطق النائية والصحراوية.

ج/ سهولة التنقل للمهاجرين: طول الحدود يوفر مرونة لشبكات المهربين، ويجعل من الصعب على السلطات ضبط المهاجرين أو منع تسللهم، مما يزيد من حجم التدفق غير النظامي.

4/ ضعف أداء وكالة الأمم المتحدة للهجرة: لم ينجم عن الاتفاقيات الدولية التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة مثل مؤتمر مراكش وغيره من الاتفاقيات الإقليمية أية تطورات تذكر بشأن

[24] علي المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص101.

دعـم الـدول المتضـررة مـن الهجـرة غيـر النظاميـة، وتتمثـل أبـرز مظـاهر ضـعف هـذه الوكالـة فيمـا يلي[25]:

أ/ ضـعف التنسـيق والـدعم المـالي والتقنـي: لـم يقـدم الـدعم المـالي والتقنـي الكـافي لتوسـيع قـدرات الدولـة على الحدود، أو تطوير مراكز الإيواء والمعالجة القانونية للمهاجرين.

ب/ تزايـد الجريمـة المنظمـة العـابرة للحـدود: لـم تسـتطع المنظمـات الدوليـة الحـد مـن الاتجـار بالبشـر أو تنسـيق الإجـراءات المشـتركة بـين الـدول المعنيـة، مـا جعـل الهجـرة غيـر النظاميـة عبئًـا علـى ليبيـا بمفردها.

ج/ قلـة مشـاريع التنميـة الاقتصـادية المرتبطـة بالحـد مـن الهجـرة: لـم تتضـمن التـدابير الدوليـة مشـاريع اقتصـادية كافيـة لتقليـل دوافـع الهجـرة مـن الـدول المصـدرة، ممـا يتـرك الأسـباب الأساسـية قائمـة ويعـزز استمرار الظاهرة.

ويؤكـد ذلـك أن التعـاون الـدولي فعـال فقـط إذا اقتـرن بالـدعم المـالي، التقنـي، والتنظيمـي، ولـيس مجـرد توقيع اتفاقيات.

خاتمة الدراسة:

تمثـل الهجـرة غيـر النظاميـة ظـاهرة شـائكة التعقيـد مـن حيـث العوامـل والأسـباب، وبالتـالي فـإن الآثـار التـي تنـتج عنهـا عـادة مـا تكـون معقـدة ومـؤثرة علـى جميـع المسـتويات، وعلـى مختلـف الأطـراف المحليـة والدوليـة، الأمـر الـذي ترتـب عليـه ظهـور معوقـات سياسـية وأمنيـة واقتصـادية واجتماعيـة

[25] حسين الأمين، الهجرة غير النظامية ودور المنظمات الدولية، (طرابلس: دار الفكر العربي، 2017) ص62.

خطيرة حالت دون قدرة البلدان التي يستهدفها المهاجرون غير النظاميون من تطبيق سياساتها بشأن إدارة وتنظيم الهجرة، خصوصا تلك التي تمر بمرحلة عدم استقرار سياسي مثل ليبيا.

وقد تجسد ما سبق ذكره من خلال مطالب الدراسة الثلاثة، حيث تطرق الباحث في المطلب الأول إلى العوامل المشجعة على الهجرة غير النظامية إلى ليبيا، والتي تنقسم إلى نوعين، الأولى تتحدث عن عوامل الطرد من بلدان المصدر كالعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والعوامل الديمغرافية والعوامل الاجتماعية والعوامل الطبيعية والبيئية، والثانية تتحد عن عوامل الجذب الخاصة بدول الاستقبال كارتفاع أجور العمالة وارتفاع المستوى المعيشي وتوفر الخدمات الاجتماعية والصحية وتوفر حرية الرأي والمشاركة السياسية.

أما المطلب الثاني فقد تطرق الباحث إلى سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا، والتي انقسمت إلى تشريعات محلية تتمثل في القانون رقم (6) لسنة 1987م وتعديلاته، والقانون رقم (19) لسنة 2010م بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، والقرار رقم (386) لسنة 2014م بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، والقانون رقم 24 لسنة 2023م بشأن مكافحة توطين الأجانب، أما التشريعات الدولية فقد تمثلت في مذكرة التفاهم الليبية الإيطالية لسنة 2003م، والمعاهدة الليبية الإيطالية لسنة 2008م، وميثاق مراكش العالمي لسنة 2018م.

في حين تطرق الباحث في المطلب الثالث إلى معوقات تطبيق السياسات الليبية في مكافحة الهجرة غير النظامية، والتي تمثلت في الانقسام السياسي والنزاعات الداخلية، وتنامي شبكات المهربين والجريمة المنظمة، وطول الحدود البحرية والبرية للدولة الليبية، وضعف أداء وكالة الأمم المتحدة للهجرة لمهامها داخل ليبيا.

نتائج الدراسة:

استنادا إلى ما تم التطرق له في المطالب الثلاثة، يمكن تلخيص أبرز النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

1- الأسباب المتعددة للهجرة غير النظامية: تبين أن الفقر، البطالة، انخفاض الناتج المحلي، انعدام الأمن، الحروب، الاضطهاد السياسي، وسوء الظروف الطبيعية والبيئية، تشكل أهم دوافع الهجرة غير النظامية من الدول المصدرة إلى ليبيا، وقد أظهرت المعلومات التي تضمنتها الدراسة أن هذه العوامل تتكامل لتجعل من الهجرة خيارا وضرورة مصيرية للكثير من الأفراد.

2- فشل برامج التنمية في الدول المصدرة: كشفت الدراسة عن أن الفشل في تنفيذ برامج التنمية، وارتفاع المديونية العامة للدول المصدرة للمهاجرين، أدى إلى تفاقم الفقر وانعدام فرص العمل، ما زاد من حجم التدفق غير النظامي باتجاه ليبيا.

3- زيادة العبء على الدولة الليبية: أثبتت الدراسة أن المهاجرين غير النظاميين شكلوا ضغطا كبيرا على الدولة الليبية، إذ تكبدت نفقات باهظة لتقديم خدمات الإنقاذ والإيواء والرعاية الصحية والغذائية، إلى حين إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما انعكس على الانفاق العام للدولة.

4- قصور فاعلية السياسات الوطنية: على الرغم من وجود تشريعات واضحة مثل القانون رقم 19 لسنة 2010، والقانون رقم 24 لسنة 2023، وغيرهما من القرارات المنظمة لمكافحة الهجرة غير النظامية، إلا أن الانقسام السياسي وضعف التنسيق الأمني حال دون تنفيذ هذه السياسات بكفاءة، ما سمح باستمرار الظاهرة على نطاق واسع.

5- توجه الحكومات نحو الحلول الأمنية القصيرة المدى: أظهرت الدراسة أن الدول التي تستخدم أراضيها كطرق عبور أو نقاط استقرار للمهاجرين، تلجأ غالبا إلى الحل الأمني، كونه الخيار الأسرع، دون معالجة الأسباب الجذرية، ما يؤدي إلى استمرار وتفاقم الهجرة غير النظامية على المدى الطويل.

6- ضعف الدعم الدولي: لم تسفر الاتفاقيات الدولية مثل ميثاق مراكش الذي تم توقيعه عام 2018م، أو الجهود الأممية، عن دعم ملموس للدول المتضررة، وهو ما انعكس سلبا على أداء وكالة الأمم المتحدة للهجرة، وأدى إلى استمرار التحديات التي تواجه تطبيق سياسات مكافحة الهجرة غير النظامية.

7- تحول ليبيا إلى دولة استقرار: نتيجة الإجراءات الأمنية المشددة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط، أصبح الدور التقليدي لليبيا كدولة عبور أقل أهمية، بينما أصبحت أهميتها أكبر كمركز استقرار مؤقت للمهاجرين غير النظاميين، ما يتطلب إدارة فعالة للحدود والخدمات الإنسانية.

8- أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي انطلق منها: (أدى ضعف التنسيق الأمني المحلي والإقليمي والانقسام السياسي الليبي- الليبي إلى إعاقة تطبيق السياسات الليبية في مكافحة الهجرة غير النظامية).

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، تمكن الباحث من وضع جملة من التوصيات التي تدعم تطبيق السياسات الليبية المتخذة لوقف تدفق الهجرة غير النظامية إلى ليبيا بالشكل الأمثل، ولعل أبرز هذه التوصيات ما يلي:

1-تطـوير قـدرات المراقبـة والحـدود البريـة والبحريـة يعـد محـورا أساسـيا لتعزيـز فعاليـة سياسـات مكافحة الهجرة غير النظامية إلى ليبيا.

2- السياسـات القانونيـة وحـدها غيـر كافيـة لمواجهـة هـذه شـبكات الهجـرة غيـر النظاميـة، بـل تحتـاج ليبيـا إلـى مقاربـة شـاملة تشـمل التعـاون الـدولي، وتطـوير التكنولوجيـا، وإعـادة تأهيـل المجتمـع المحلـي لمواجهة الجريمة المنظمة.

3- ضـرورة تقويـة الاتصـال والحـوار والشـراكة والتفـاهم مـا بـين ليبيـا والـدول المعنيـة بظـاهرة الهجـرة غيـر النظاميـة، للتوصـل إلـى حلـول ناجعـة فـي إطـار يحتـرم كرامـة الإنسـان المهـاجر وحقوقـه المشروعة.

4- وضـع اسـتراتيجية ناجحـة لمكافحـة الهجـرة غيـر النظاميـة تحـت رعايـة هيـأة الأمـم المتحـدة، بحيـث تكـون شـاملة ومتعـددة الأبعـاد، تشـمل: تعزيـز الاسـتقرار السياسـي، تطـوير القـدرات التقنيـة والأمنية، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المصدرة للمهاجرين.

5- ضـرورة تـوفر إرادة سياسـية دوليـة قويـة، تنظـر إلـى ظـاهرة الهجـرة غيـر النظاميـة علـى أنهـا محنـة اجتماعية واقتصادية وإنسانية، والعمل على صياغة حلول بعيدة المدى لها.

6- إنشـاء اتحـاد للـدول المتضـررة مـن الهجـرة غيـر النظاميـة، وتأسـيس صـندوق لـدعم الـدول المصـدرة لهذه الهجرة، إلى أن تتجاوز محنتها التي تمر بها.

قائمة المراجع

أولا/ الوثائق:

1- قـانون رقـم (6) لسـنة 1987، بشـأن تنظـيم دخـول وإقامـة الأجانـب فـي ليبيـا وخـروجهم منهـا، وتعديلاته.

2- مذكرة التفاهم الليبية الإيطالية لعام 2003م.

3- المعاهدة الليبية – الإيطالية لعام 2008م.

4- قانون رقم (19) لسنة 2010، بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية.

5- اتفاق مراكش العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لعام 2018.

6- القرار رقم (386) لسنة 2014 بشأن إنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

7- القانون رقم (24) لسنة 2023 م بشأن مكافحة توطين الأجانب في ليبيا.

8- إعلان بنغازي الصادر عن المؤتمر الأفريقي للهجرة بتاريخ 30 يناير 2024م.

ثانيا/ الكتب:

1- أحمد الزين، **الهجرة غير النظامية في إفريقيا ودورها في الأمن الإقليمي**، (طرابلس: دار الفكر العربي، 2014م).

2- حسين الأمين، **الهجرة غير النظامية ودور المنظمات الدولية**، (طرابلس: دار الفكر العربي، 2017).

3- سعيد الكعبي، **الهجرة غير النظامية في شمال إفريقيا**، (طرابلس: دار الأمل، 2016م).

4- علي المحجوب، **القوانين الليبية الخاصة بتنظيم الهجرة**، (طرابلس: دار النهضة، 2011م).

5- عمر المدني، **تشريعات ليبيا الحديثة في الهجرة**، (طرابلس، دار الفكر القانوني، 2023).

ثالثا الدوريات:

1- رجب العاتي وعصام بوحجر، واقع الهجرة غير القانونية عبر ليبيا في ظل الانقسام السياسي وتداعياتها على الأمن القومي الليبي، **المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي**- المجلد الاول، العدد (2)، أكتوبر 2020م.

2- رحمة الحوسين الشيباني، العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية (دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب، جامعة سرت)، **مجلة أبحاث**، العدد الثاني، سبتمبر 2023م.

3- سارة الشامي، الهجرة الدولية وأثرها على التنمية، القاهرة: **مجلة الدراسات الدولية**، 2019.

4- مصباح عياد وآخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا - المقترحات والحلول، **المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة**، المجلد 4، العدد 7 يوليو 2014م.

رابعا/ رسائل الماجستير والدكتوراه:

1- فاطمة الطاهر، الهجرة غير النظامية في ليبيا: دراسة قانونية وسياسية، **رسالة ماجستير**، جامعة بنغازي، 2015.

2- محمد امحمد أبوزيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، **رسالة ماجستير**، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2019م.

3- محمد البصري، الهجرة غير النظامية وأثرها على المجتمع الليبي، **رسالة ماجستير**، جامعة طرابلس، 2012.

خامسا/ التقارير المحلية والدولية:

1- البنك الدولي، تقرير الهجرة البيئية في إفريقيا، واشنطن، 2018م.